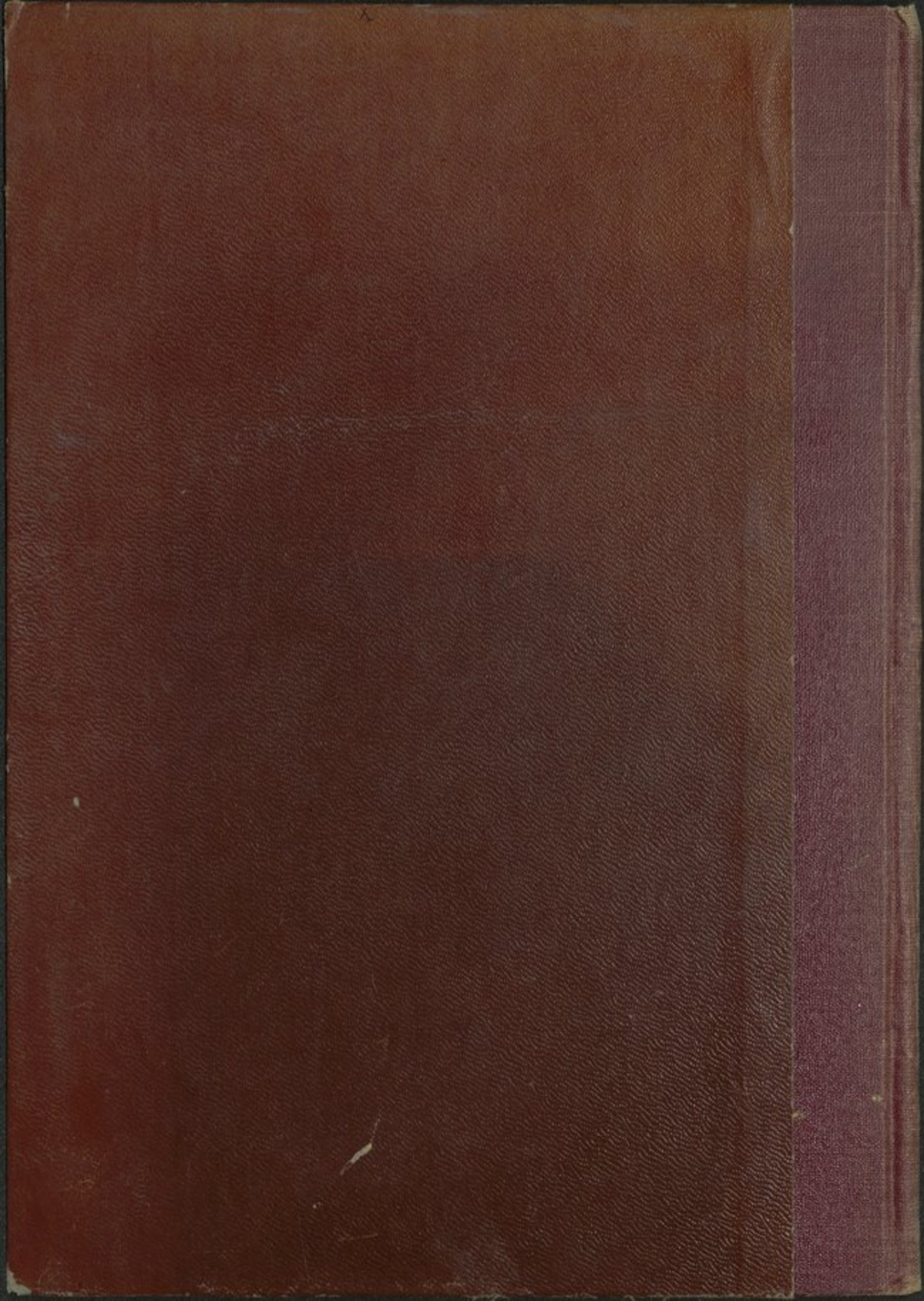
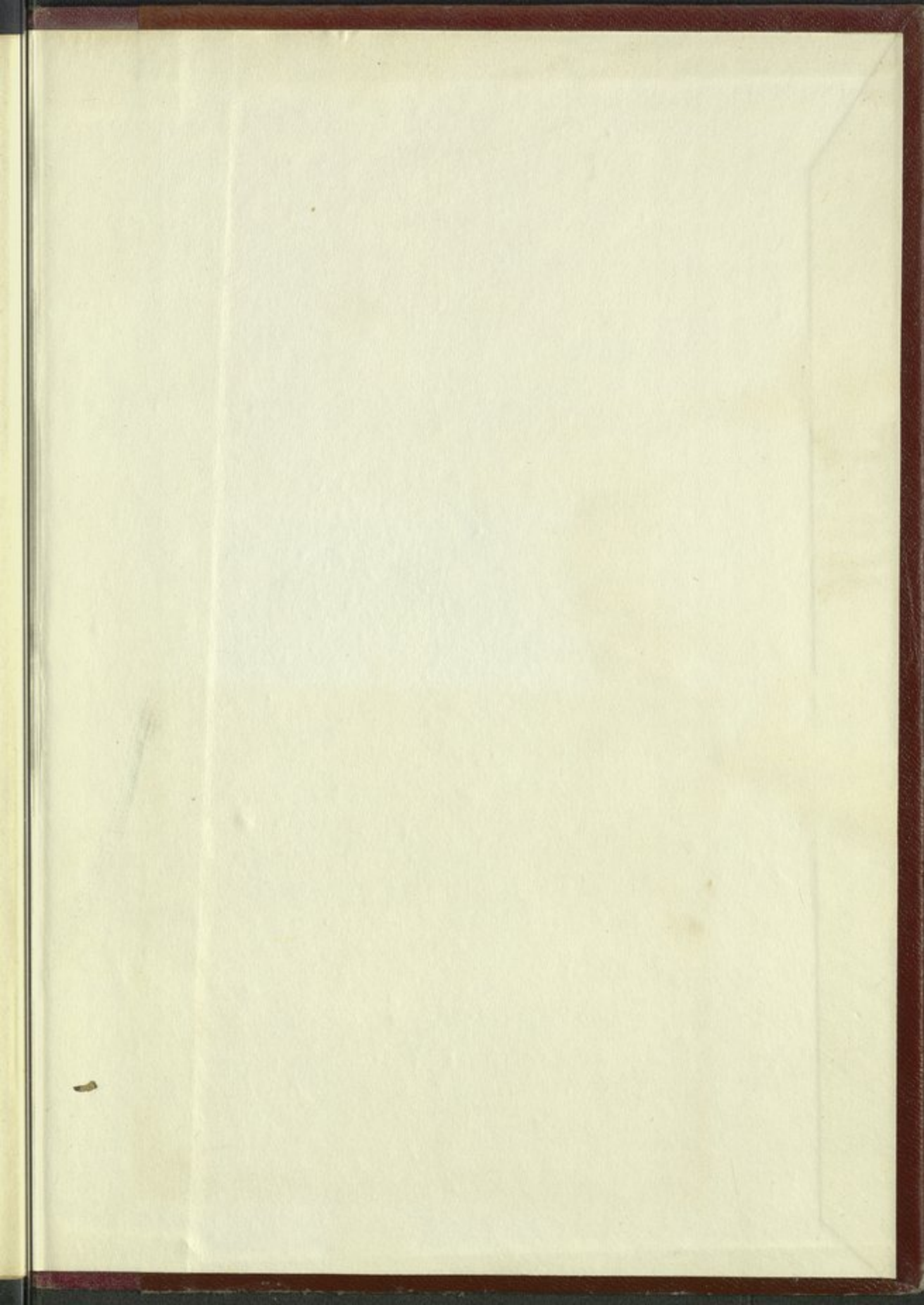






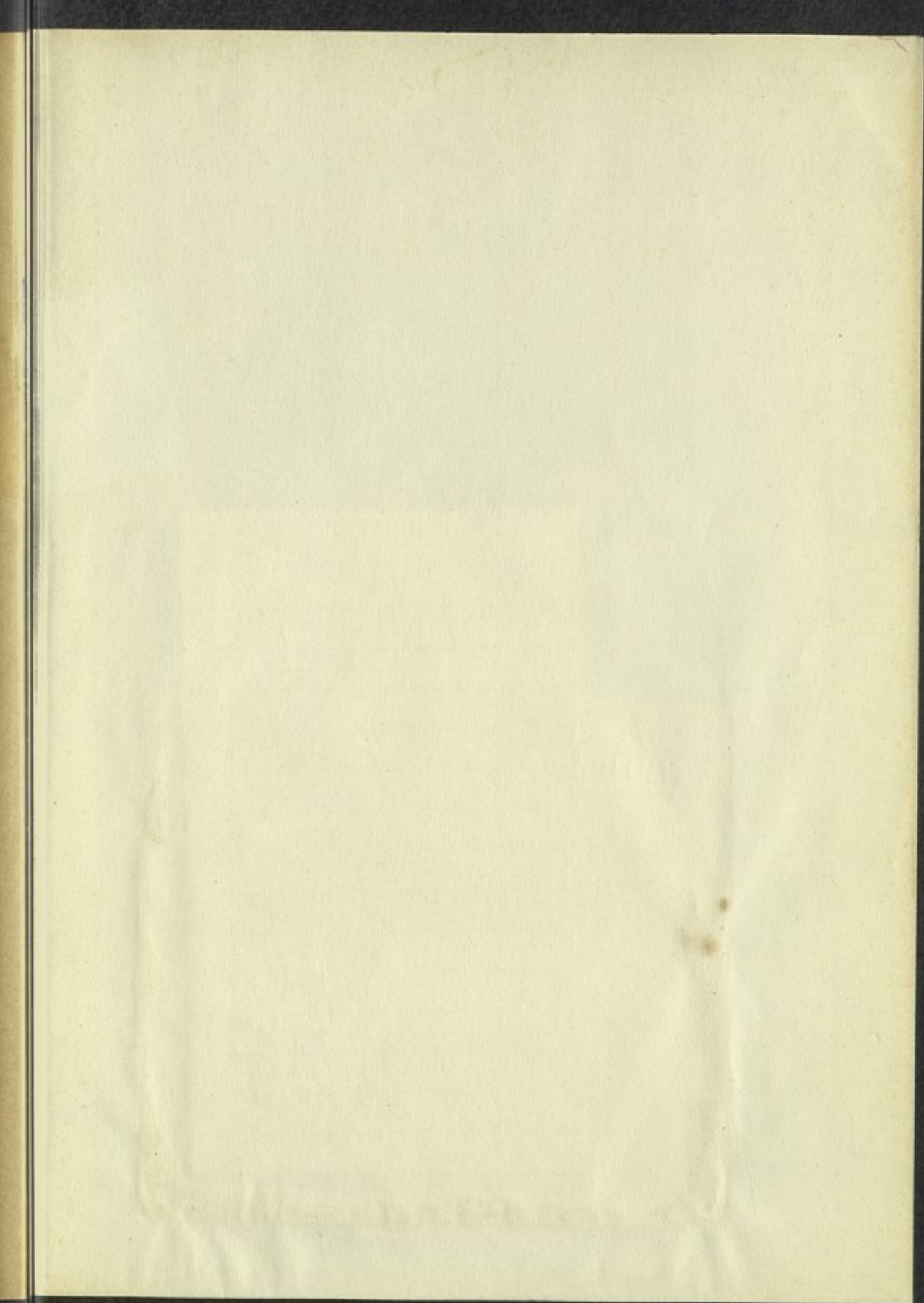
297.64:N111kA

الغالبسي، عبد الغني بن اسماعيل •

كشف الست عن فضة الوتر •

297.64
N111kA

17 May 88



٨ - سِلْسِلَةُ مَطْبُوعَاتِ رِيسَالَةِ أَحْمَدَ خَيْرِي

كُشْفُ الشُّبُهَاتِ

عَنْ فَرَضِيَّةِ الْوَسْطِ

تأليف

المُحَمَّدِ الْفَقِيهِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ النَّابِلِيِّ

المتوفى سنة ١١٤٣ هـ عن ٩٣ سنة

قدم له وعلق عليه فضيلة أستاذنا العلامة

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوَيْتِيُّ

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

الطبعة الأولى

١٣٧٠ - ١٩٥١ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة عن كشف الستر لعبد الغنى النابلسي

الحمد لله ، وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله ، وآله وصحبه أجمعين .
أما بعد: فإن العلامة سيدى عبد الغنى النابلسي قدس سره من أفاضل المتأخرين
الذين يسر الله لهم الجمع بين الفقه والحديث وله ذخائر الموارث في الدلالة على
مواضع الأحاديث في أطراف الستة مع الموطأ في أربعة مجلدات ، وله أيضا كنز
الحق المبين في أحاديث سيد المرسلين ، وله غير ذلك من الكتب في الحديث كما أن
له كتباً ورسائل لا تحصى في فقه أبي حنيفة رضى الله عنه ، ومنها هذه الرسالة في فرضية
الوتر وقد رغبت في نشرها الأستاذ الأديب الوجيه السرى السيد أحمد خيرى بك
صاحب المشروع الخيرى في نشر الكتب المتخيرة علمانه لما حوته في الإفادة في هذه
المسألة من الإلمام بأطراف الحديث رواية ودراية في أيسر مدة لمن لا يتسع وقته
للبحث عن هذه المسألة الخلافية في الكتب الكبيرة كشروح الهداية وتخارجها ،
وإعلاء السنن للتهانوى وغيرها فطلب منى أن أمر بالرسالة مع كتابة كلمة عنها كتقدمة
ففعلت بتوفيق الله سبحانه ، والرسالة كافية لمن ضاق وقته عن البحث الواسع ،
ولمولا نا محمد أنور شاه الكشميرى رسالة نافعة أيضا باسم هذه الرسالة وفيها فوائد
وتحقيقات ، ومن أراد المزيد فعليه بنصب الراية للحافظ الزيلعى ، والجزء السابع من
إعلاء السنن لمولا نا التهانوى فإن فيهما ما يغنيه عن سائر المصادر ، ومن استزاد على
ذلك فأمامه متسع للغاية ، وقد تعرضت في النكت الطريفة لمسائل الوتر في خمسة
أبواب أرقامها على ترتيب ابن أبى شيبه (٨٨ و ٩١ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٩)

وصفحاتها: (١٦٤ و ١٧١ و ١٨٨ و ١٩١ و ٢١٧) ومما قلت في ص ١٧٣—: (وقد مال إلى رأى أبى حنيفة في الوجوب سحنون وأصبع من كبار المالكية كما يقول ابن العربي في عارضة الأحوذى ، وقال ابن حزم في المحلى : (٢ - ٢٣١) : قال مالك : الوتر ليس فرضا لكن من تركه أدب ، وكان جرحه في شهادته . وقال : الشافعى في الأم (١ - ١٢٥) - عند كلامه في الوتر وركتي الفجر : لا أُرخص لمسلم في ترك واحدة منهما ، وإن لم أوجبهما ، ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالا ممن ترك جميع النوافل . وحكى الموفق بن قدامة في المغنى عن أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ولا ينبغي أن تقبل شهادته . فيأتى هل يقل معنى كلمات هؤلاء الأئمة عن الوجوب الذى يقول به فقيه الملة أبو حنيفة ؟ بل ألف العلامة علم الدين على بن محمد السخاوى المقرئ الفقيه المشهور - زميل العز بن عبد السلام - جزءاً ساق فيه الأحاديث الدالة على فرضية الوتر ، وقال : فلا يرتاب ذو فهم بعد هذا أن صلاة الوتر ألحقت بالصلوات الخمس في المحافظة عليها . وليس هذا من الحنفية بل من الذين ترجم لهم التاج ابن السبكي في عداد الشافعية ، وكتابه (جمال القراء وكمال الإقراء) بالغ الشهرة ، ولورأى محمد بن نصر المروزي هذا الجزء لضاق صدره وطال لسانه . سبحانه الله وإياه

وقد حكى ابن بطلال وجوب الوتر على أهل القرآن عن ابن مسعود وحذيفة رضى الله عنهما كما حكى ذلك عن إبراهيم النخعى رحمه الله).

وإني أروى مرويات الشيخ عبد الغنى النابلسى ومؤلفاته بالإجازة العامة عن طرق من أعلاها روايتى عن شيخى الحسن الآزطوائى ، عن السيد أحمد بن سليمان الأروادى ، عن محمد أمين بن عمر عابدين ، عن الشقيقين عبد القادر وإبراهيم ابني إسماعيل بن عبد الغنى النابلسى ، عن جدتهما المذكور ضاعف الله لنا ولهم الأجور

بمنه وكرمه . وترجمة مؤلف الرسالة سيدي عبدالغني النابلسي في سلك الدرر ، وتاريخ
الجبرتي وغيرهما ، ومؤلفاته تزيد على ثلاثمائة مؤلف وكان ميلاده سنة خمسين وألف
ووفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف تغمده الله برضوانه ونفعنا بعلومه . ووفق
الأستاذ الناشر للإيفاق على نشر كثير من الكتب النافعة في خير وعافية ، وبارك
له في أموره كلها ، إنه مجيب لمن دعاه ؟

تحريراً في ١٠ ذوالقعدة سنة ١٣٧٠ هـ

محمد زاهر الكوثرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الذي فرض الصلاة النهارية شفعا وأوترها بالمغرب ، وفرض الصلاة الليلية كذلك شفعا وأوترها بالوتر المقرب ، فكما كان وتر النهار فرضا ، كذلك مثله وتر الليل حكما عدلا مفضى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أقسم الله تعالى له بالشفع والوتر ، ورفع عن عين قلبه في أسرار عبادته السر ، ورضوان الله تعالى عن جميع آله وأصحابه ، وأتباعه وأحزابه .

أما بعد : فيقول العبد الضعيف ، إلى رحمة ربه اللطيف ، عبد الغنى بن إسماعيل النابلسي الحنفي أخذ الله تعالى بيده وأمده بمدده : هذه رسالة جعلتها في بيان فرضية صلاة الوتر على مذهب الحنفية بطلب بعض الإخوان لينتفع بها أهل الإنصاف من سائر البرية وسميتها : (كشف السر عن فرضية الوتر) وأسأل الله تعالى أن يوفقني إلى تقرير الصواب ، ويزقني الهداية إلى مقام الاقتراب ، إنه هو الكريم الوهاب .

الوتر بفتح الواو وكسرها وهولعة : خلاف الشفع ، وأوتر صلى الوتر ، وشرعا : ثلاث ركعات . اعلم يا أخي أولا أن الفرض على نوعين : فرض عملي ، وفرض اعتقادي والفرض العملي لا يكفر جاحده ، والفرض الاعتقادي يكفر جاحده . والوتر عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فرض عملي لا يكفر جاحده ومعنى كونه فرضا عمليا أنه من جهة العمل فقط محكوم عليه بأنه فرض لا من جهة الاعتقاد ، كما حكم

الشافعي رحمه الله تعالى بأن النية والترتيب في الوضوء فرضان عنده يعني فرضاً عملياً لا يكفر جاحده غير أنه محكوم عليهما بالفرض من جهة العمل فقط فلا يصح الوضوء بدونهما ، ومثله ذلك في الوضوء والغسل عند مالك رحمه الله تعالى ، والتسمية والمضمضة والاستنشاق في الوضوء عند أحمد رحمه الله تعالى ، كل هذه فروض عملية لا يصح الوضوء بدونها [عند هؤلاء] إلا أنه لا يكفر جاحدها ، فكذا ذلك الوتر عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فرض عملي زائد على الصلوات الخمس التي هي فروض اعتقادية بالإجماع يكفر جاحدها ، كما أن النية والترتيب في الوضوء عند الشافعي رحمه الله تعالى فرضان عمليان زائدان على الفروض الأربعة الاعتقادية الجمع عليها . والدلك عند مالك رحمه الله تعالى ، والتسمية والمضمضة والاستنشاق عند أحمد رحمه الله تعالى كذلك فروض عملية زائدة على الاعتقادية كما زاد عليها الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى في الوضوء وغيره .

وقال في شرح الدرر : الفرض لغة القطع والتقدير ، وشرعاً حكم لازم بدليل قطعي . وحكمه أن يستحق العقاب تاركه بلا عذر ويكفر جاحده ، وقديقال لما يفوت الجواز بفوته كالوتر يفوت بفوته جواز صلاة الفجر للمتكذّر له والأول يسمى فرضاً اعتقادياً والثاني فرضاً عملياً ذكر هذا في الوضوء وقال في باب الوتر والنوافل الوتر : فرض عملي لا اعتقادي ، وقد مر الفرق بينهما وهو المراد بما روي أنه واجب . وفي الظهيرية أنه فرض عملي لا علمياً وواجب علمياً وهو سنة مؤكدة عندهما فلا يكفر جاحده تفريع على كونه غير اعتقادي ويقضى تفريع على كونه فرضاً إذ لو كان سنة لم يقض ، وتذكره في الصلاة المكتوبة يفسدها ولو كان سنة لما أفسدها وتذكر فائتة فيه تفسده ، ولو كان سنة لما أفسدت ولا يعاد الوتر لإعادة العشاء ولو كان سنة لأعيد تبعاً للفرض انتهى . وفي تنوير الأبصار قال : هو أي الوتر فرض عملي ، وواجب اعتقاداً ، وسنة ثبوتاً فلا يكفر جاحده وتذكره في الفرض مفسد له كعكسه ويقضى .

وفي شرح السكندر لمسكين : الوتر واجب وقال سنة مؤكدة . وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه فرض عملاً ، وعنه أنه سنة أى ثبت وجوبه بالسنة فأطلق السبب على المسبب .

وقال العيني رحمه الله تعالى في شرحه على السكندر : الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اعتقاداً وفرض عملاً وسنة سبباً . وقال سنة مؤكدة وبه قالت الثلاثة أى الأئمة الثلاثة الشافعى ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى آمين لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ، ولا أذان له ولا إقامة . وله قوله عليه الصلاة والسلام : (الوتر على كل مسلم) رواه أبو داود . وقال الحاكم هو على شرط البخارى وقوله عليه الصلاة والسلام : (اجعلوا آخر صلاتكم وترًا) اتفاقاً عليه يعنى البخارى ومسلم . والأمر وكلمة على للوجوب . وقد ظهر فيه آثار الوجوب حيث يقضى ولا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر . وإنما لا يكفر جاحده لأنه ثبت بأخبار آحاد فلا يعرى عن شبهة . ويؤدى فى وقت العشاء فيمكنفى بأذانه وإقامته انتهى .

وقال فى إيضاح الكنز : اعلم أنه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الوتر فرض أى عملاً . وروى عنه أنه سنة ، وعنه أنه واجب وهو الأصح . وقال سنة مؤكدة لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا أذان ولا إقامة ولا جماعة له فى عامة السنة . ويقرأ فى الثالثة . ويؤدى فى وقت العشاء . ولو كان واجباً لكانت الأحكام بالعكس . ولأبى حنيفة رضى الله تعالى عنه قوله عليه الصلاة والسلام : (إن الله تعالى زادكم صلاة على صلواتكم الخمس ألا وهى الوتر فحفظوا عليها) وفى رواية : (إن الله تعالى زادكم صلاة ألا وهى الوتر فصلوها بين العشاء وطلوع الفجر) . قوله (زادكم صلاة على صلواتكم الخمس) دليل الوجوب لأن الزيادة

على الشيء من جنس المزيد عليه ، ولو لم يكن من جنسه لا يكون زيادة عليه . فإن قلت : المشهور الرواية الثانية وليس فيها بيان أنه زيادة على الفرائض . قلت : المشهور الرواية الأولى نص عليه في الأمرار واثن كان المشهور الثانية فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم أخبر بالزيادة وإنما يزداد على الشيء إذا كان المزيد عليه منحصرا والنوافل غير منحصرة فتكون زيادة على الفرائض .

فإن قلت : السنن أيضا مقدرة فهلا كان زيادة في السنن ؟ قلت زيادتها على الفرائض أولى لما فيه من الاحتياط ولأن فيه عملاً بحقيقة الأمر وهو الوجوب ولا كذلك عكسه . ولأنه لما احتتمل هذا وذلك تعين ما ذكرنا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس منا) . وعن الحسن البصري والطحاوي رحمهما الله تعالى أجمع المسلمون على أن الوتر واجب انتهى .

وفي فتح القدير لابن الهمام رحمه الله تعالى قال : والحق أنه لم يثبت عندهما دليل الوجوب وثبت عنده وهو الحديث المذكور أعنى قوله عليه الصلاة والسلام : (إن الله تعالى زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر) . وقد روى أعنى هذا الحديث عن عدة من الصحابة : عمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم أجمعين . وفي حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه ، عن جده وخارجة بن حذافة ، وأبي بصرة الغفاري . فمن عقبة وعمر ورواه ابن راهويه في مسنده حدثنا سويد بن عبد العزيز حدثنا قرة بن عبد الرحمن عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخيزر مرثد بن عبد الله اليزني عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر عنه عليه الصلاة والسلام قال (إن الله تعالى زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر) . وضمف ابن معين وغيره قرة . وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما رواه الطبراني والدارقطني عن

النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أجمعين . وضعفه الدارقطنى بالنضر . وعن ابن عمر أخرجه الدارقطنى فى غرائب مالك وضعفه بمحمد بن أبي الجون وهو : (إن الله تعالى زادكم صلاة وهى الوتر) . وعن الخدرى رواه الطبرانى وفيه أيضا مثل ما فى حديثه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الدارقطنى وفيه (أنه عليه الصلاة والسلام أمرنا فاجتمعنا فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال : (إن الله زادكم صلاة فأمرنا بالوتر)) . وضعفه بمحمد بن عبد الله العزمى . وعن أبي بصرة رواه الحاكم من حديث أبي لهيعة عن عمرو بن العاص قال : سمعت أبا بصرة الغفارى يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن الله زادكم صلاة وهى الوتر فصلوها فيما بين العشاء إلى صلاة الصبح) وسكت عنه . وعن خارجة رواه الحاكم وأبو داود والترمذى وابن ماجه : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (إن الله أمدكم بصلاة هى خير لكم من حمر النعم وهى الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر) . قال الحاكم صحيح ولم يخرجاه لتفرد التابعى عن الصحابى . وقول الترمذى غريب لا ينافى الصحة ولذا يقول مراراً فى كتابه حسن صحيح غريب . وما نقل عن البخارى من أنه أعلاه بقوله لا يعرف سماع بعض هؤلاء من بعض فبناء على اشتراطه العلم باللقاء ، والصحيح الاكتفاء بإمكان اللقاء . وإعلال ابن الجوزى له بآبى إسحق ، وبعيد الله بن راشد ونقل تضعيف ابن راشد عن الدارقطنى . وأما ابن اسحق فتقة ثقة لا شبهة عندنا فى ذلك ولا عند محققى الحديث ولو سلم فقد تابعه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب . وأما نقله عن الدارقطنى من تضعيف ابن راشد البصرى مولى عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه الراوى عن أبي سعيد الخدرى ، وأما هذا راوى خارجة فهو [الزوفى] أبو الضحاك المصرى

ذكره في الثقات ، ومتابعة الليث والتصريح بكونه الزوفي كلاهما في إسناد النسائي
للحديث المذكور في كتاب الكنى قم أمر هذا الحديث على أنهم وجه في الصحة . ولولم يكن
هذا كان في كثرة طرقه المضممة ارتفاع له إلى الحسن بل بعضها حسن وحجة وهي
طريق ابن راهويه وقرة وإن قال أحد فيه منكر الحديث ، فقد قال ابن عدى :
لم أره حديثاً منكراً جداً وأرجو أن لا بأس به وقد ذكره ابن حبان في الثقات .
بقي الشأن في وجه الاستدلال به فقل من لفظ [زادكم الله] فإن الزيادة لا تتحقق
إلا عند حصر المزيّد عليه والمحصور الفرائض لا النوافل وبشكل عليه ما ثبت
بسند صحيح أخرجه الحاكم والبيهقي عنه عليه الصلاة والسلام (إن الله تعالى
زادكم صلاة إلى صلاتكم هي خير لكم من حمر النعم ألا وهي الركعتان قبل صلاة
الفجر) . فإن اقتضى لفظ (زادكم) الحصر . فإنه يجب في هذا كون المحصورة
المزيد عليها السنن الزوابع ، وحينئذ المحصورة أعم من الفرائض والسنن الراتبية
فلا يلزم لفظ زادكم كون المزيّد فرضاً لجواز كونه زيادة على المحصورة التي ليست
بفرض أعنى السنن ، وقد يكون هذا هو الصارف لصاحب الهداية عن التمسك بهذه
الطريقة مع شهرتها بينهم إلى الاقتصار على التمسك بلفظ الأمر إنما هو في حديث
ابن لهيعة وعمر بن شعيب وقد ضعف فالأولى التمسك فيه بما روى أبو داود عن
أبي [المنيب] عبيد الله العتيقي عن عبد الله بن ربيعة عن أبيه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : (الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني ، الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني
الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني) ورواه الحاكم وصححه وقال أبو [المنيب] ثقة ووثقه
ابن معين أيضاً . وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول صالح الحديث وأنكر على
البخاري إدخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان : وقال ابن
عدى لا بأس به . فالحديث حسن . وأخرج البزار عن حكيم بن عنبسة عن

جابر^(١) عن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: (الوتر واجب على كل مسلم) وقال لا يعلم يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه إلا من هذا الوجه . فإن قيل الأمر قد يكون للندب والحق هو الثابت وكذا الواجب لغة ويجب الحبل عليه دفعا للمعارضة ولقيام القرينة الدالة عليه . أما المعارضة فما أخرج البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما (أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر على البعير) . وما أخرجاه أيضا أنه عليه الصلاة والسلام بعث معاذ إلى اليمن وقال له فيما قال : (فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى اليوم والليلة) . قال ابن حبان وكان بعثه قبل وفاته عليه الصلاة والسلام بأيام يسيرة . وفى موطأ مالك رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قام بهم فى رمضان فصلى ثمان ركعات وأوتر ثم انتظروه من القابلة فلم يخرج إليهم فسئل فقال : خشيت أن يكتب عليكم الوتر . هذه أحسن ما يعارض لهم به ، ولهم غيرهما مما لم يسلم من ضعف أو عدم تمام دلالة . وأما القرينة الصارفة من الوجوب إلى اللغو فمافى السنن إلا الترمذى قال قال عليه الصلاة والسلام (الوتر حق واجب على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فليوتر ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر) رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطيهما . وجه القرينة أنه حكم بالوجوب ثم خير فيه بين خصال إحداها أن يوتر بخمس فلو كان واجبا لكان كل خصلة بخير فيها تقع واجبة على ما عرف فى الواجب الخير والإجماع على عدم وجوب الخمس فلزم صرفه إلى ما قلنا :

والجواب — عن الأول : أنه واقعة حال لا عموم لها فيجوز كون ذلك لعذر

(١) هو الجعفي وثقه الثورى وضعفه غيره (ز) .

والاتفاق على أن الفرض يصلى على الدابة لعذر الطين والمطر ونحوه ، أو كان قبل وجوبه ، لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخمس بل متأخر وقد روى (أنه عليه الصلاة والسلام كان ينزل للوتر) روى الطحاوى رحمه الله تعالى عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما (أنه كان يصلى على راحلته ويوتر في الأرض) . ويزعم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعل ذلك . فدل أن وتره ذلك كان إما حالة عدم وجوبه أو للعذر .

وفي شرح السكز على أنه يجوز على أصلهم أن الوتر فرض على النبي صلى الله عليه وسلم ومن العجب أنهم يزعمون جواز الفرض على الراحلة ثم يقولون لخصمهم لو كان هذا فرضاً لما أدى على الراحلة وهو غير لازم . أما الأول فلأن المرجح عندهم نسخ وجوبه في حقه عليه الصلاة والسلام . وأما الثانى فيصح قولهم ذلك على وجه الإلزام فإننا لا نقول بجوازه على الدابة لوجوبه .

وعن الثانى : أنه يجوز كون الوجوب كان بعد سفره يعنى معاذاً رضى الله تعالى عنه .

وعن الثالث : كالأول فى أنه يجوز كونه قبل وجوبه . أو المراد المجموع من صلاة الليل المختتمة بوتر ونحن نقول بعدم وجوبه ، وذلك أنهم كانوا يطلقون على صلاة الليل كذلك ذلك لأن المجموع حينئذ فرد وذلك وتر لا شفع . بل هذه الإرادة ظاهرة من نفس الحديث للورود فإنه صلى بهم ثمانى ركعات وأوتر ثم تأخر فى القابلة يعنى عما فعله فى السابقة البتة وعلل تأخره عن ذلك بخشية أن يكتب الوتر . فكذا المراد بالوتر ظاهر الصلاة التى فعلت مختتمة بالوتر . ويدل على ذلك ما صرح به فى رواية البجلي لهذا الحديث من قوله خشيت أن يكتب عليكم صلاة الليل . وعن القرينة المدعاة : أن ذلك كان قبل أن يستقر أمر الوتر فيجوز كونه أولاً

كذلك . وفي مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها . فدل أن الوتر كان أولاً خمسة وأجمعنا على أنه يجلس على رأس كل ركعتين وهو فعل خلافه .

ويدل على ذلك أيضاً ما في الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام قال : « لا توتر بثلاث أوتر بخمس أو سبع » . والإيتار بثلاث جائز إجماعاً .

فعلم أن هذا وما شا كله كان قبل أن يستقر أمر الوتر وكيف يحمل على اللغوى وهو محفوف بما يؤكده مقتضاه من الوجوب وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « فمن لم يوتر فليس مني » مؤكداً بالتكرار ثلاث مرات على ما تقدم .

ومما يدل على وجوبه وجوب قضائه بالإجماع . والمعنى أنه صلاة موقفة صحت كالمغرب . أما أنها موقفة فلأن المستحب في وقتها السحر وذلك أشد ما يكون كراهة في العشاء . فلو كان سنة تبعاً للعشاء لم يتخالف وقتها في الصفة بل كان المستحب منه المستحب فيه . وروى عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أنه سنة وعنه أنه فرض أى على وهو الواجب . فعنه ثلاث روايات . والمراد أنها واحدة وهو الوجوب .

وفي الفتاوى لو اجتمعت أهل قرية على ترك الوتر أدبهم الإمام أو حبسهم فإن لم يمتنعوا قاتلهم فإن امتنعوا عن أداء السنن قال مشايخ بخارى : يقاتلهم كالقرائض . انتهى .

وقال والدى رحمه الله تعالى إسماعيل النابلسي في شرحه على الدرر والغرر : والحاصل أن في الوتر عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه ثلاث روايات كما في المحيط

والحقائق والتبيين والبرجندى والعناية وغيرها . قيل وليس فيه رواية منصوص عليها من الظاهر كما في العناية رواية حماد بن زيد أنه فرض وإليه ذهب زفر رحمه الله تعالى ثم رجع عنه . ورواية أسد بن عمرو أنه سنة وإليها ذهب أبو يوسف ومحمد والأئمة الثلاثة وزفر رحمه الله تعالى أجمعين ، ثم رجع عنه كما في فيض الغفار . وفي التبيين والعناية أنها رواية نوح ابن أبي مريم ورواية يوسف بن خالد السمطي نسبة إلى السميت بالمهملة والتاء المثناة الفوقية أنه واجب ثم رجع إليه زفر وقال : إنه واجب كما في التحفة وفيض الغفار وهو الظاهر من مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما في المبسوط والعناية وفيض الغفار والتبيين ، والمشهور من مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما في البرجندى . والصحيح كما في المحيط والحقائق والأصح كما في الخاتمة والكافي . وبه عبر في الهداية ودرر البحار والكنز وتحفة الملوك والوقاية والنقاية والإصلاح وغيرها وفي العيون مع ذكر قولها بالسنية ، ثم عن أبي يوسف سمعت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول : الوتر فريضة واجبة فإن قيل كيف جمع بين صفة الفرضية وصفة الوجوب وهما عند أهل الفقه متغايران ؟ .

فالجواب : أنه فريضة عملاً لاعلماً وواجب عملاً . وتفسيره أن من نفى فرضيته لا يكفر . أو نقول عنى بقوله واجبة أن وجوبه لم يثبت بطريق قطعي كسائر الواجبات . وعن أبي يوسف أنه سنة واجبة لأن وجوب الوتر طريقة مستقيمة . وقيل أراد به بيان الطريقة التي عرفنا بها وجوب الوتر فإن وجوبه ما عرف إلا بالسنة كما بسطه في المنتقى بالقاف وجزم في المحيط والمنبع والتاجية وتبعهم في التنوير ذهاباً إلى التوفيق بين الروايات الثلاث بأنه فرض عملاً واجب اعتقاداً سنة ثبوتاً . زاد في الحقائق فلا اختلاف في الحقيقة بين الروايات لسكن حكي التوفيق بقيل في التبيين . ولعله إشارة إلى كونه خلاف ظاهر نقلهم الروايات .

وعند أبي يوسف ومحمد والأئمة الثلاثة سنة مؤكدة عملاً وعلماً ودليلاً لكن أكد من سائر السنين المؤقتة كما في البدائع ، لهم قوله عليه الصلاة والسلام للأعرابي: «خمس صلوات كتبهن الله تعالى عليك قال : هل على غيرهن قال : لا . إلا أن تطوع» . وهذا ينفي الفريضة والوجوب . وما في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام «أوتر على البعير» والقرض لا يؤدي على الرحلة إلا من عذر . وفي قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) . إشارة إليه لأن الوسطى لا تتحقق في الشفع كما بسطه في التبيين يعني الصلوات خمس والخمس لها وسطى ولو كانت ستاً مع الوتر لما كان لها وسطى وظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده . ولا أذان له ولا إقامة ولا جماعة في عامة العام . ويقرأ في الثالثة ويؤدي في وقت العشاء ، ولو كان واجباً لسكانت الأحكام بالمعكس كما في الكافي .

ولأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قوله عليه الصلاة والسلام : (الوتر حق على كل مسلم) رواه أبو داود . وقال الحاكم : هو صحيح على شرط البخاري ومسلم . وقوله عليه الصلاة والسلام «اجعلوا آخر صلواتكم وتراً» اتفاق عليه في الصحيحين ، وكلمة على وحق للوجوب . وقال عليه الصلاة والسلام «إن الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها فيما بين العشاء إلى صلاة الصبح» . ومارواه عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله تعالى عنهما أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ، الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا — ثلاثاً . وقال الحاكم صحيح . وقوله عليه الصلاة والسلام : «من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره» . والأمر للوجوب ووجوبه فرع وجوب الأداء كما بينه في التبيين أخرجه الحاكم عن أبي بصرة الغفاري وأخرجه عن خارجة أبو داود والحاكم والترمذي وابن ماجة بلفظ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «إن الله أمدكم بصلاة خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر» قال الحاكم : صحيح ولم يخرجاه يعني البخاري ومسلم لتفرد التابعي عن الصحابي .

وصلوها أمر وهو للوجوب كما تراه في الهداية وغيرها • وقال في العناية ووجه الاستدلال من أوجه :

أحدها : أنه أضاف الزيادة إلى الله تعالى والسنن إنما تضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم •

والثاني : أنه قال زادكم والزيادة إنما تتحقق في الواجبات لأنها محصورة بعدد لا في النوافل لأنه لا نهاية لها •

والثالث • أن الزيادة على الشيء إنما تتحقق إذا كان من جنس المزيّد عليه لا يقال زاد في ثمنه إذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة إذا باع والمزيّد عليه فرض فكذا الزيادة • إلا أن الدليل غير قطعي فصار واجباً •

والرابع : الأمر للوجوب ولا يقال تعين قولهما لقوله عليه الصلاة والسلام : « ثلاث كتبت على وهي لكم سنة الوتر والضحي والأضحى » : لأن فيه بيان أنه ليس بمكتوبة كالحس علماً واعتقاداً وهو كذلك ولهذا لا يكفر جاحده •

ثم في لفظ الزيادة إشارة إلى الجواب عن آية الوسطى ، وحديث الأعرابي باقتضاها التأخر عن كتب الخمس نظير قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا - الآية) وقد حرم بعد ذلك أكل كل ذي ناب ونحوه • على أن الاستثناء في الحديث غير حاصر لأن عليه المنذور وصلاة الجفازة إذا تعين لإقامتها والتطوع إذا شرع فيه عندنا وإذا لم يكن حاصراً ثبت وجوب الوتر بدليله كما ثبت وجوب تلك بأسبابها ولا تنافي مع إشارة قوله تعالى في آخر سورة هود : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ) • إلى الوتر فإن طرفي النهار الغدوة وفيها صلاة الفجر والعشية وفيها الظهر والعصر • والزلف ساعات من الليل قريبة من النهار ساعة صلاة المغرب

وساعة صلاة العشاء ، وساعة صلاة الوتر . كما بسط تقريره شيخ زاده في حاشية البيضاوى رحمه الله تعالى انتهى .

والحاصل أن صلاة الوتر عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه فيها ثلاث روايات في رواية فرض على وفي رواية واجب . وفي رواية سنة . والتوفيق بين هذه الروايات الثلاث كما قدمنا أنه فرض على من جهة العمل فلا فرق من هذه الجهة بينه وبين الفروض الاعتقادية الخمسة من جهة ترتيبه وقضائه . وواجب من جهة الاعتقاد . فلا فرق بينه وبين الواجبات الظنية من هذه الجهة حتى لا يكفر جاحده كما لا يكفر جاحد الواجبات الظنية كصلاة العيد وركعتي الطواف . وسنة من جهة الثبوت فلا فرق بينه وبين السنن من هذه الجهة لثبوته بحديث الآحاد كسائر السنن .

ودليله ما قدمناه مفصلاً . وهو ثلاث ركعات كالمغرب لا يزداد فيه ولا ينقص منه قال والذى رحمه الله تعالى في شرحه على الدرر والغرر : وفي المحيط : وقال الشافعى رحمه الله تعالى إن شاء أوتر بركعة أو بثلاث أو خمس أو سبع . وفي التيجريد أو تسع . وفي المحيط أو إحدى عشرة .

وقال الحسن : أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن وما روى من خلافه فمحمول على ما قبل استقرار الوتر

ونقل الإجماع عن الحسن في الهداية أيضا وبكونه ثلاثاً كذلك ، وفي المنبع وكفى به حجة رواء الحاكم عن عائشة رضى الله تعالى عنها وقال على شرطهما ونحوه في النسائي والطحاوى وفي صحيح ابن حبان والمستدرک .

وروى الإجماع عن الحسن ابن أبى شيبه في مصنفه وفي العناية ، وحكى الحسن

البصري رضى الله تعالى عنه إجماع المسلمين على الثلاث وهو مذهب أبى بكر الصديق،
وعمر، والعبادلة وأبى هريرة رضى الله تعالى عنهم أجمعين

وأخرج الطحاوى عن ابن أبى الزناد أنه قال : مما وعيت عن الفقهاء السبعة
سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبى بكر بن عبد الرحمن وخارجة
ابن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا فى آخرهن
وفى مختصر السمرقندى قال الطحاوى : فقهاء المدينة وعلماءها أجمعوا على أن
الوتر ثلاث لا يسلم إلا فى آخرهن . وتابعهم على ذلك عمر بن عبد العزيز ولم ينكر
عليهم منكر سوامم وكان إجماعاً على نسخ البتراء ^(١) فى الوتر وذكر الطحاوى
رحم الله تعالى أيضاً : أن مذهبنا أقوى من جهة النظر لأن الوتر لا يخلو إما أن
يكون فرضاً أو سنة . فإن كان فرضاً فالفرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً
وكلهم أجمعوا على أن الوتر لا يكون ثنتين ولا أربعاً . فثبت كونه ثلاثاً . وإن
كان سنة فلم نجد سنة إلا ولها مثل فى الفرض أخذت منه ولم نجد فيه إلا المغرب
وهو ثلاث . ولا يلزم فى صحة الوتر تعيين وجوبه بل تعيين كونه وترًا .

وفى المحيط والبدائع بأنه ينوى صلاة الوتر والعيدين فقط .

وصرح بعض المشايخ كما فى شرح منية المصلى بأنه لا ينوى فى الوتر أنه
واجب للاختلاف فى وجوبه .

فظهر بهذا أن المذهب الصحيح صحة الاقتداء بالشافعى فيه وإن كان عنده
سنة إن لم يسلم على رأس الركعتين وعدمها إن سلم .

وأن الذى ينبغى أن يفهم من قولهم لا ينوى أنه واجب أنه لا يلزمه تعيين
الوجوب . لأن المراد منه منعه . بل الأولى أن ينوى الوجوب . قال فى البحر

[١] وبسط القول فى حديث البتراء فى « ص ١٩٢ » من النكت الطريفة (ز).

شرح الكنز لأنه لا يخلو إما أن يكون حنفياً فينبغي أن ينوى الوجوب ليطاق
اعتقاده . وإن كان غيره فلا تضره تلك النية . فإن من المعلوم أن انتفاء الوصف
لا يوجب انتفاء الأصل فيبقى الأصل وهو صلاة الوتر وقد كان يخرج به من العهدة اهـ .
وأما نية النفل فالظاهر أنه لا يصح الوتر بها كما إذا نواه سنة عندنا قال والدى
رحمه الله تعالى في شرحه على شرح الدرر وتعقب في النهر قول البحر لأن مفاده
أن الوتر يتأدى بنية النفل وهو خلاف الواقع انتهى . فهو تصريح بعدم صحته
بنية النفل وإن صح الانتفاء فيه بمن نواه نفلاً وتمتة أبحاث الوتر ومسائله وفروعه
بأدلتها مفصلة في الكتب الكبار .

وفي هذا المقدار كفاية لما أردناه من إيراد دليل فرضيته وبيان المراد منها في
مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، والله أعلم بالصواب
وقد فرغنا منه يوم الاثنين الثاني عشر من ذى القعدة سنة تسع وثمانين
وألف ، حرره مصنفه الفقير الحقير عبد الغنى بن إسماعيل بن النابلسي الحنفى لطف
الله تعالى به وبالمسلمين .



ماطبع من السلسلة

ويطلب من مكتبة الخانجي بشارع عبد العزيز بمصر
ومكتبة المثني ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب
والمكتاب الشهيرة بمصر والخارج

(١) دالية الحسين عليه السلام .

(٢) قصيدة الأزهر .

(٣) القصائد السبع النبوية .

(٤) الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة للفرزنى .

(٨) كشف الستار عن فرضية الوتر لسيدى عبد الغنى النابلسى

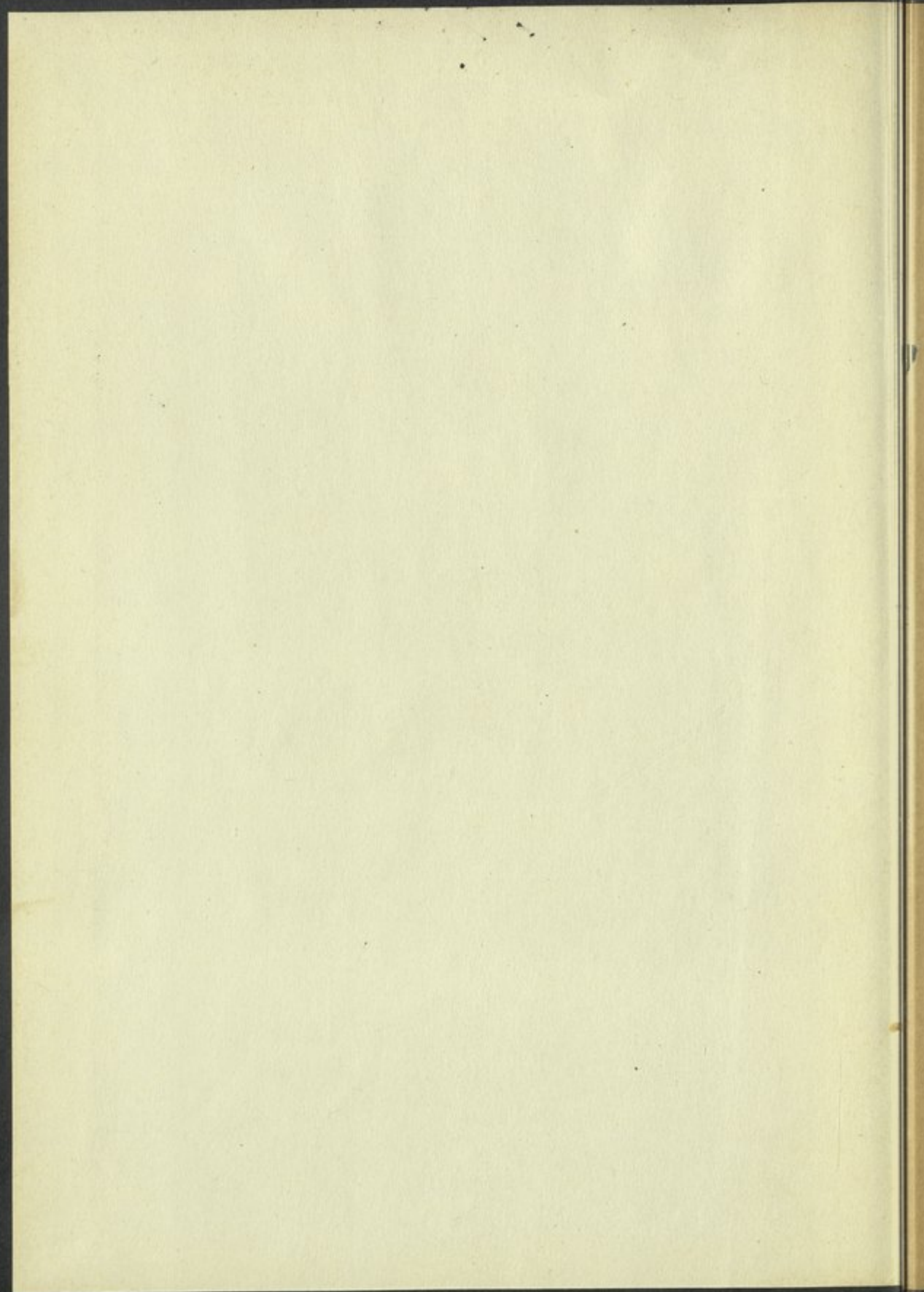
تحت الطبع بمشيئة الله تعالى

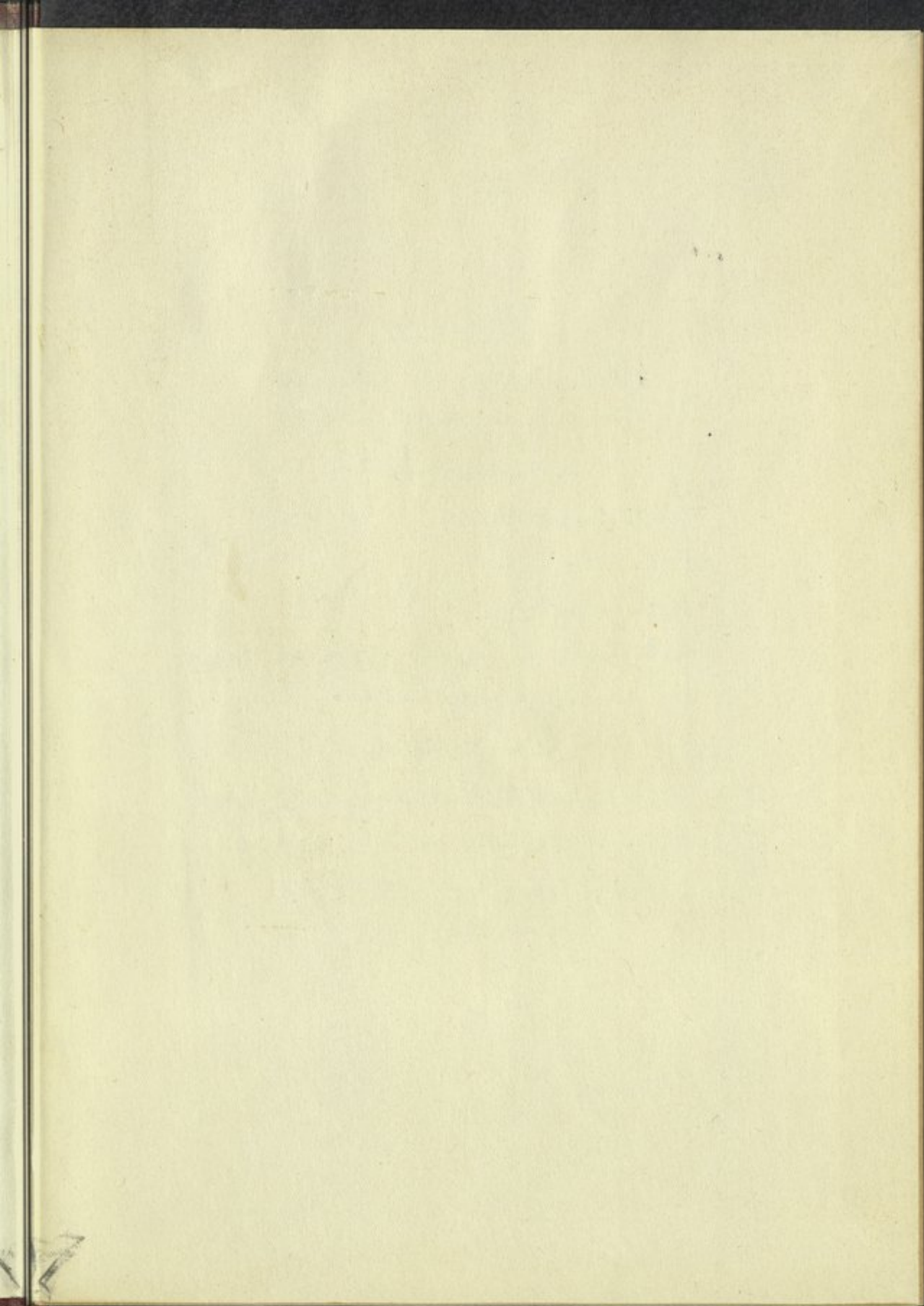
(٥) إزالة الشبهات عن قول الأستاذ كنا حروفا عاليات لأحمد خيرى

(٦) مصباح الظلام فى المستغثين بخير الأنام صلى الله عليه وسلم .

(٧) القول الجلى فى ثبوت أفضلية سيدنا على عليه السلام .

والله المستعان





297.64:N111ka:c.1

الكوتري، محمد زاهد

كشف السر عن فرضية الوتر

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01012135



AMERICAN
UNIVERSITY of BEIRUT

297.64
NIIKA
C.I